



المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي
والديمقراطية - مفتاح

التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن
لديوان قاضي القضاة

2025-2024

إعداد
مؤيد عفانة

سنة الإصدار
2026

التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2024-2025 لديوان قاضي القضاة

تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2025 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لديوان قاضي القضاة (42.1) مليون شيكل، من أصل (17,202.8) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2025، أي ما نسبته (0.24%) من إجمالي النفقات [1].

وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2024 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لديوان قاضي القضاة (34.4) مليون شيكل، من أصل (17,518.8) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2024، أي ما نسبته (0.20%) من إجمالي النفقات في العام 2024 [2].

ويُظهر الجدول المرفق بيانات مقارنة لبنود للإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2024-2025 لديوان قاضي القضاة:

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2024-2025 لديوان قاضي القضاة/ بالمليون شيكل

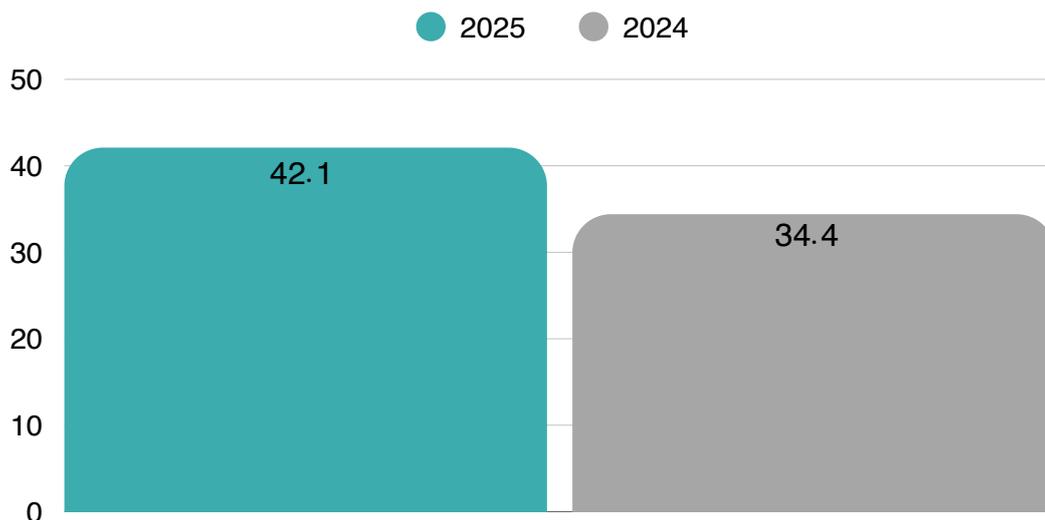
البند	الانفاق الفعلي 2024/ بالمليون شيكل	الانفاق الفعلي 2025/ بالمليون شيكل	النسبة بين 2025/2024
الرواتب والأجور	25.15	32.16	127.9%
المساهمات الاجتماعية	2.62	3.45	131.8%
السلع والخدمات	5.51	5.52	100.1%
النفقات الرأسمالية	0.02	0.01	53.6%
النفقات التطويرية	1.11	0.95	85.6%
المجموع	34.4	42.1	122.3%

ملاحظة: الأرقام أعلاه على أساس الالتزام، على سبيل المثال قيمة الرواتب والأجور أعلاه هي الملزمة بها وزارة المالية للموظفين، وليس المنفق على الأساس النقدي، بسبب صرف نسبة من الراتب، منذ نهاية العام 2021.

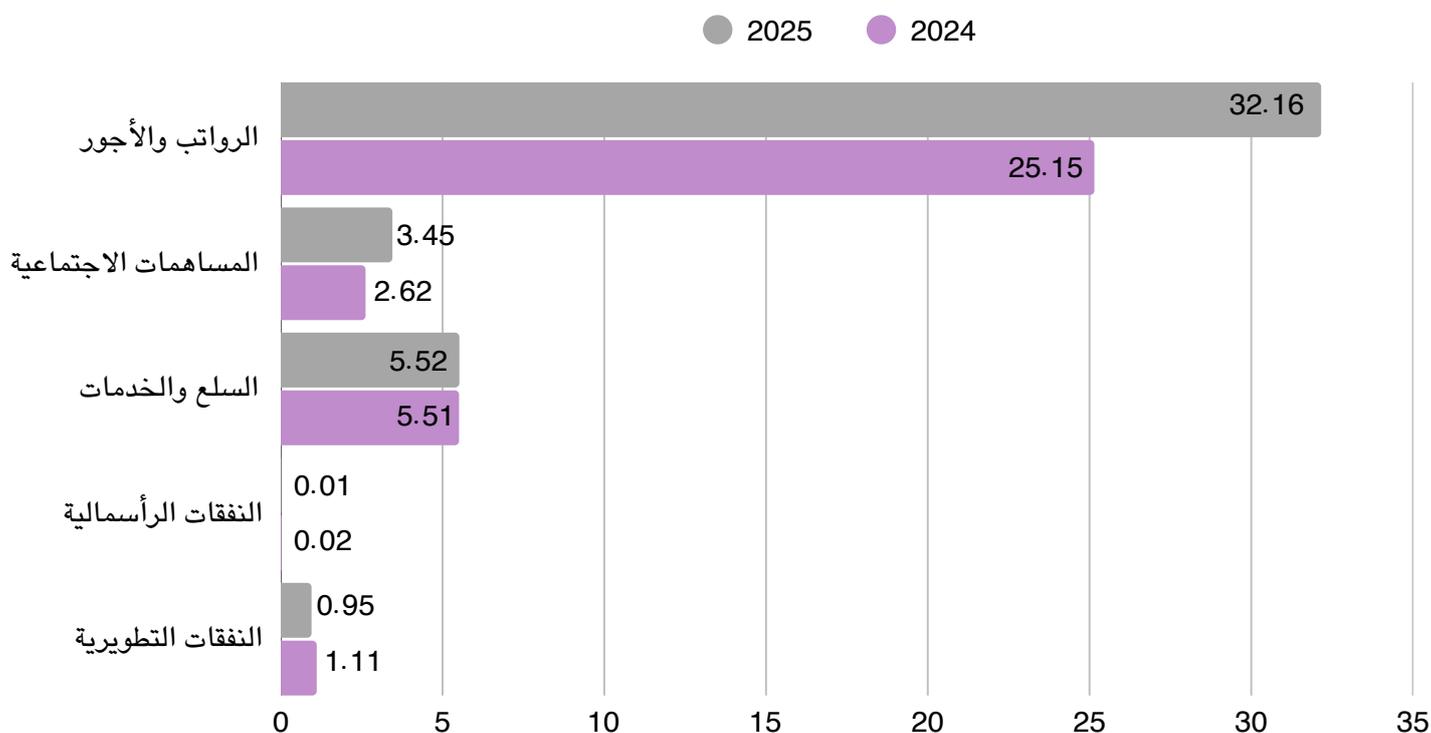
[1] تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2025، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 28 كانون ثاني 2026، جدول رقم (5ب)

[2] تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2024، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 24 حزيران 2025، جدول رقم (5ب)

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2025-2024 لديوان قاضي القضاة/ بالمليون شيكل

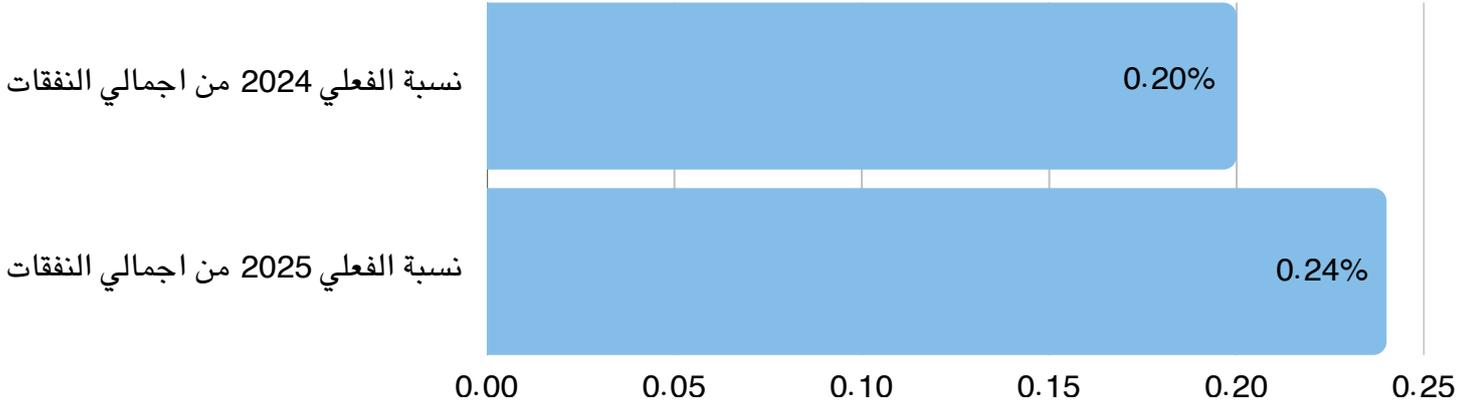


مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2025-2024 لديوان قاضي القضاة تبعاً للبنود/ بالمليون شيكل

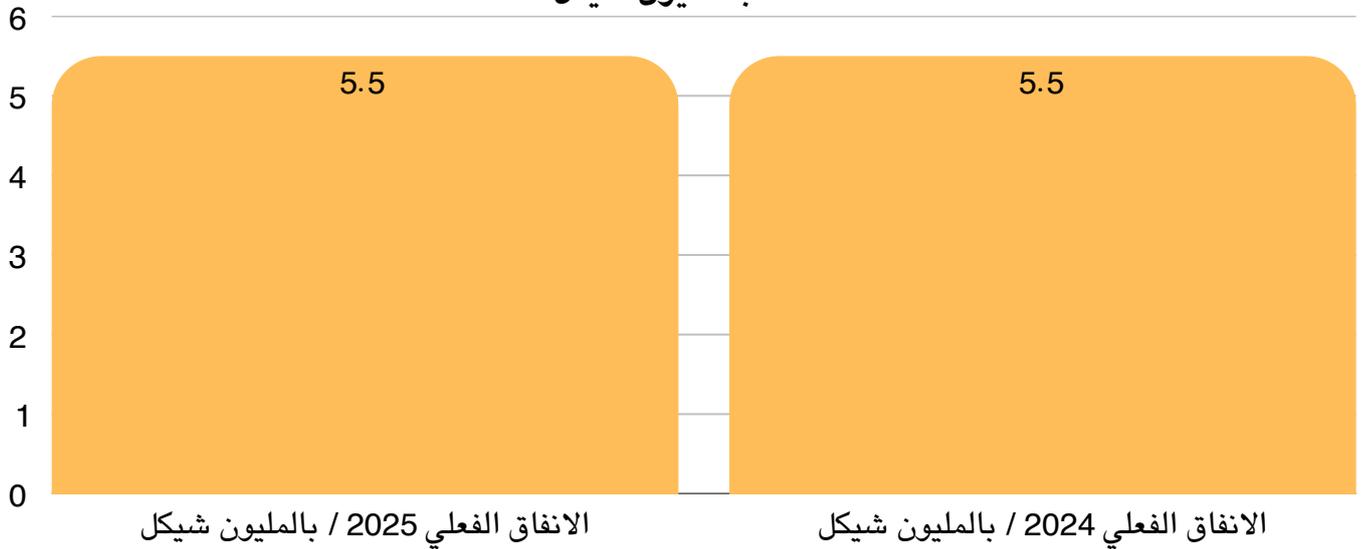


الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة، وتبعا لتقارير وزارة المالية ضمن تقاريرها الرسمية، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين ديوان قاضي القضاة والشركاء.

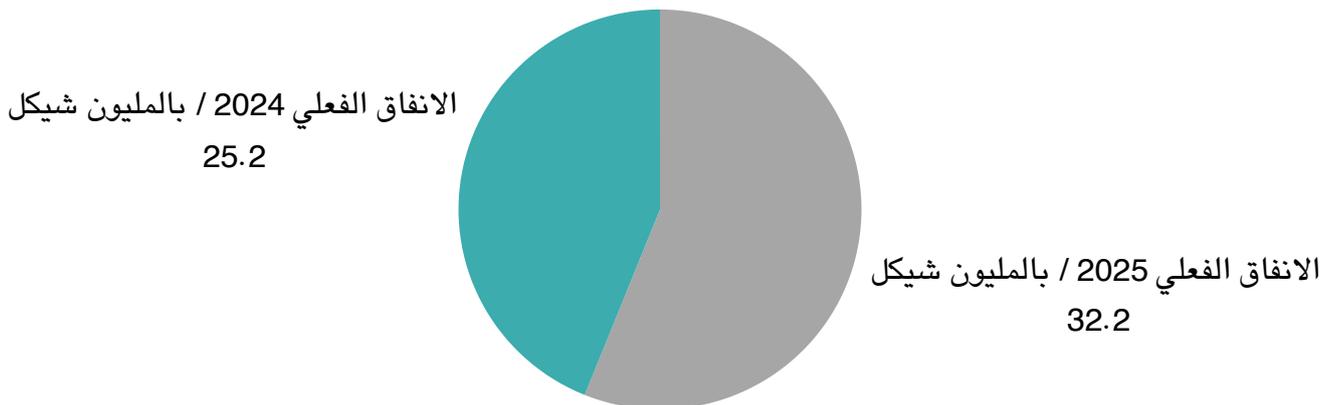
نسبة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن على ديوان قاضي القضاة من إجمالي النفقات العامة 2024/2025



مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2025-2024 لبند السلع والخدمات في ديوان قاضي القضاة بالمليون شيكل



مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2025-2024 لبند النفقات الرواتب والأجور في ديوان قاضي القضاة بالمليون شيكل



تحليل أرقام الإنفاق الفعلي السنوي المقارن لديوان قاضي القضاة 2024-2025:

أولاً: ارتفع الإنفاق الفعلي السنوي لديوان قاضي القضاة في العام 2025، عما كان عليه في العام 2024، من (34.4) مليون شيكل في العام 2024 الى (42.1) مليون شيكل في العام 2025.

ثانياً: نسبة الإنفاق الفعلي على ديوان قاضي القضاة بلغت خلال العام 2025 (0.24%) من إجمالي النفقات العامة في فلسطين، في حين كانت في العام 2024 (0.20%)، أي ارتفعت نسبة الإنفاق الفعلي على ديوان قاضي القضاة أيضاً.

ثالثاً: كان الارتفاع في الإنفاق الفعلي في العام 2025 لديوان قاضي القضاة على بند الرواتب والأجور، وبشكل دال، وعلى بنود المساهمات الاجتماعية والسلع والخدمات.

رابعاً: انخفض الإنفاق الفعلي على بنود: النفقات الرأسمالية، النفقات التطويرية في العام 2025 مقارنة بالعام 2024.

الملخص: يلاحظ من تحليل الإنفاق الفعلي السنوي المقارن لديوان قاضي القضاة للعامين 2024 - 2025، أن الإنفاق الفعلي على ديوان قاضي القضاة ارتفع في العام 2025، عما كان عليه في العام 2024، إن كان على صعيد المبلغ المنفق فعلياً، أو نسبة "حصّة" ديوان قاضي القضاة من إجمالي النفقات، وكان الارتفاع بشكل رئيس في بند الرواتب والأجور في العام 2025 مقارنة بالعام 2024، وبقيمة دالة، في حين تم الانخفاض على النفقات الرأسمالية والتطويرية، علماً أن البيانات في التقرير على أساس الالتزام.

مصطلحات هامة:

- **النفقات:** تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.
- **النفقات الجارية:** تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.
- **الرواتب والأجور:** رواتب وأجور موظفي الوزارة.
- **المساهمات الاجتماعية:** هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
- **النفقات التشغيلية "السلع والخدمات":** هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني، الكهرباء، المياه، المحروقات ... الخ).
- **النفقات التحويلية:** النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث (مثل دفعات لمساعدة الفقراء، وأهالي الشهداء).
- **النفقات الرأسمالية:** وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات ... الخ).
- **النفقات التطويرية:** هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.
- **الأساس النقدي:** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية، وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية، أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية، ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدي للمبالغ المستحقة.
- **أساس الالتزام "الاستحقاق":** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات الحسابية بتاريخ وقوع الحدث، بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.